



أزمة العلوم الاجتماعية وميلاد النماذج المعرفية البديلة

عبد الحليم مهورباشة*

المقدمة

باتت قناعة راسخة لدى الباحثين والمشتغلين في العلوم الاجتماعية¹ بأنها علومٌ مأزومةٌ، وأزمتها ليست استثناء في عالم اليوم، حيث تحوّلت الأزمة إلى براديجم هيمن على معظم النقاشات في المعرفة العلمية المعاصرة، وأصبحت مقدمات العلوم ومنطق اشتغالها ونتائجها على مشرحة الفحص والنقد، ومن هذا المنطلق، عرفت العلوم الاجتماعية نقداً جذرياً لمقدماتها الإبتيمية وأسسها المنهجية ومُنتقلاتها النظرية، فهذه العلوم التي وُلدت في المجال التداولي الغربي، أشبعت مناهجها ونظرياتها ومفاهيمها بالرؤية الثقافية والحضارية الغربية. وقد أحرزت العديد من النجاحات العلمية في عصر الحداثة، ولكنها أصبحت شاحبةً معرفياً وعاجزةً منهجياً في عصر ما بعد الحداثة؛ ما دعا الباحثون والمفكرون في مختلف المناطق الحضارية إلى ضرورة تجاوز مُنتقلاتها وأسسها في عصر

* أستاذ محاضر، مخبر المجتمع الجزائري المعاصر، جامعة سطيف2، الجزائر.

1- تضم العلوم الاجتماعية تخصصات عدّة: علم الاجتماع، والأنثروبولوجيا، والاقتصاد، والتاريخ، والعلوم السياسية وعلم النفس، والجغرافيا، والعلوم التي تقع على تخومها، مثل: علم النفس الاجتماعي، وعلوم التربية، والدراسات الثقافية والنقدية.

العولمة، وتحريرها من المركزية الغربية، والتفكير في صياغة بدائل معرفية للعلوم الاجتماعية الغربية.

في هذا السياق النقدي، يشي واقع العلوم الاجتماعية في المجال التداولي العربي بأنها علومٌ أزمتهما أنكى من أزمة العلوم في المجال التداولي الغربي؛ بسبب فشل نظرياتها ومناهجها ومفاهيمها في تفسير الظواهر الاجتماعية والإنسانية، ومقاربتها التي تخبرُ بها المجتمعات العربية، حيث أبانت الدراسات النقدية المعاصرة بأن هذه العلوم نتاج التبعية الفكرية والأكاديمية للعلوم الاجتماعية الغربية، فلا إبداع للمنتسبين إليها إلا عبر الاستعارة المكثفة لأدواتها المنهجية وطرائقها النظرية والمفاهيمية. بناءً على هذا، طرحت بدائل عديدة لهذه العلوم، بوصفها مشروع أسلمة العلوم الاجتماعية وتأصيلها. ونعتقد أن الفكرة الجوهرية التي حملتها هذه البدائل، هي تحريرها من التبعية الفكرية والأكاديمية للعلوم الغربية، مع ضرورة الانخراط في الأفق المعرفي العالمي، وليس تأسيس مركزية معرفية جديدة.

بناءً على هذا، تهدف هذه الورقة العلمية إلى الكشف عن طبيعة الأزمة التي تُعاني منها العلوم الاجتماعية، والوقوف على امتدادات هذه الأزمة خارج المجال التداولي العربي، وتبيان طبيعة البدائل المعرفية التي طرحت لإخراجها من أزمتها، وسوف نوظف المنهج التحليلي النقدي في مقاربة هذه الإشكالية البحثية، ونحاول أن نجيب عن التساؤلات الآتية:

- ما طبيعة الأزمة التي تُعاني منها العلوم الاجتماعية في المجال التداولي العربي؟

- ما المؤشرات الكمية والكيفية الدالة على أزمة العلوم الاجتماعية في المجال التداولي العربي؟

- ما طبيعة النماذج المعرفية البديلة التي طرحت لإخراج العلوم الاجتماعية من أزمتها الإبيستيمولوجية؟

أزمة العلوم الاجتماعية في المجال التداولي العربي

تُعاني العلوم الاجتماعية في المجال المعرفي العربي من أزمة معقدة، تجلّت هذه الأزمة بشكل واضح في نهايات القرن العشرين، حيث لم يعد الخلاف كبيراً بين الباحثين في هذه العلوم على أنها تعاني من أزمة إبستيمية عميقة، وكما يقول

هوسرل: «إنَّ أزمةَ علم ما لا تعني سوى أن علميَّته الحقَّة: أي الكيفيَّة التي حدَّد بها مهمَّته، وأنشأ بها المنهجية الكفيلة بإنجاز هذه المهمَّة، أصبحت بأكملها موضع تساؤل؟»¹، بناءً على هذا، تتجلَّى هذه الأزمة في النقاط الآتية:

العلوم الاجتماعية ومعضلة التَّأرجح بين ثنائيَّة الوضعيِّ والتَّأويليِّ

إنَّ الأزمة الإبيستيميَّة التي تُعاني منها العلوم الاجتماعية الغربيَّة، تجد تفسيراً لها في السِّياق التَّاريخيِّ الذي تشكَّلت في رَحِمِه ونمت. لذلك، ننتقلُ في مُقاربة هذه الأزمة من فرضيَّة مفادُها: أنَّ الأزمة التي تُعاني منها ليست وليدة المُمارسات المعرفيَّة المُعاصرة؛ وإنما هي علوم وُلدت منذ البداية مأزومة في المجال التَّداوليِّ الغربيِّ؛ بسبب جملة من العوامل السُّوسيو- معرفيَّة، التي أطرت خياراتها المنهجية، ومقارباتها التفسيرية للظواهر الاجتماعية والإنسانية.

ظهرت العلوم الاجتماعية، في المجال التَّداوليِّ الغربيِّ، في أواخر القرن الثامن عشر، وأول خطوة حبتها بانفصالها عن الفلسفة، بوصفها المعرفة الإنسانية الشاملة التي أشرفت على كلِّ الموضوعات المعرفيَّة، التي تحوَّلت فيما بعد إلى تخصصاتٍ يُطلقُ عليها فروع العلوم الاجتماعية، أمثال: علم الاجتماع، وعلم النفس، والعلوم السياسيَّة،... فأظهرت التحليلات المعنيَّة بفلسفة العلوم الاجتماعية، أنَّ الفلسفة التي سبقت أن انقسمتْ على نفسها في منتصفِ القرن التاسع عشر «لم تعدْ تملك وحدتها بوصفها جنساً ثقافياً، ولا شكَّ أنَّ من عاداتها الدِّفاع عن نفسها بأنَّ ذلك قوامها الدَّائم... لا أن نزع التَّقديَّة للفلسفة لم تستسلم، وبحث عن نقاط ارتكاز أخرى ... وهكذا، ابتدعت العلوم الاجتماعية (التي يُطلق عليها أيضاً اسم العلوم الإنسانية)»². وجليٌّ من هذا القول، أنَّ الفلسفة الغربيَّة التي تعرَّضت لانقاداتٍ حادَّةٍ من طرف النُّزعات العلميَّة التي اختزلت الوجود في مجرد ظاهرات فيزيائيَّة ماديَّة، احتمت بالعلوم الاجتماعية لصدِّ انتقاداتها. فالفلسفة العقلانيَّة التي قوَّضت

1- ادموند هوسرل، أزمة العلوم الأوربية، والفينومينولوجيا الترنسندنتالية، مدخل إلى الفلسفة الفينومينولوجية، ترجمة وتقديم: إسماعيل مصدق، المُنظمة العربيَّة للترجمة، بيروت، 2008م، ص 41.

2- اندريه اكون وآخرون، فلسفة العلوم الاجتماعية، ترجمة: سهيل عثمان وآخرون، منشورات وزارة الثقافة، سوريا، 1994م، ص 5.

الميتافيزيقيا، أخذت علوم المادة والطبيعة تُقوِّضها، بعد أن اتَّهمتْها بأنها مجرد خطابات لغويَّة في ظواهر العالمين: المادِّي والإنساني.

المُتفحِّص للسياق المعرفيِّ التاريخيِّ الذي نشأت في ظلِّه هذه العلوم، يلحظ أنَّها حملت ثنائيَّة لازمتها طوال تاريخها المعرفيِّ، حيث ظلت خاضعةً لها، ونقصدُ بتلك الثنائيَّة؛ روحها الفلسفيَّة التي تُمثِّل الطرف الأول من هذه الثنائيَّة، حيث بقيت العديد من الاتجاهات النَّظريَّة التي تنتمي إلى فروعها وفيَّة لمنهجها النَّقديِّ والتأمُّليِّ، فأطلقت عليها أسماء من قبيل: علوم الرُّوح وعلوم الثقافة؛ تمييزاً لها عن العلوم الطبيعيَّة. ويأتي في مقدِّمة من دَعوا إلى هذه الرؤية والتَّصوُّر لطبيعة هذه المعرفة التي حوّلت الإنسان إلى موضوع للدراسة ما يعرف بالكانطيين الجُدِّد الذين دعوا إلى تأسيس علوم إنسانيَّة واجتماعيَّة منهجها يقع على الطرف النَّقيض من منهج العلم الطبيعيِّ، فيرى أحد أبرز أعلام هذا الاتجاه، وهو فلهايم ديلتاي ضرورة: «تمييز علوم الرُّوح عن علوم الطبيعة، بإمارات بيَّنة تماماً ... تكون بمقتضاه موضوعات علوم الروح مبيّنة لموضوعات علم الطبيعة»¹.

في المقابل، نجد الطرف الآخر من هذه الثنائيَّة، والذي أسَّس لوحدة المنهج بين العلوم الاجتماعيَّة والعلوم الطبيعيَّة، حيث دعا الباحثون في هذه العلوم إلى الأخذ بمنهج العلم الطبيعيِّ، ويأتي في مُقدِّمتهم أوجست كونت، الذي صاغ مجموعةً من الشُّروط العلميَّة لدراسة الظواهر الاجتماعيَّة، فالشرط الضَّروريُّ في المعرفة العلميَّة للظواهر والقوانين هو أن يجد العقل مسلكاً جديداً تجاه هذه الظواهر، «فيجب أن نُحدِّد مسلكنا منها تبعاً لما تنطوي عليه من أشياء تهَمُّنا بصفة ذاتيَّة، وأن نفحصها من جهة ما تحتوي عليه من عناصر اجتماعيَّة بمعنى الكلمة، كما يفعل عالم الوظائف مع الأعضاء، والذي يدرس ما تحتوي عليه ظواهر الكائن العضويِّ من عناصر بيولوجيَّة بمعنى الكلمة»²، ومدلول هذا القول، أن هذه العلوم التي توصفُ بالاجتماعيَّة، عليها أن تتعامل مع الظواهر كما تعاملت العلوم البيولوجيَّة والفيزيائيَّة مع الظواهر الطبيعيَّة، وأضاف اميل دوركايم خطوةً منهجيَّةً أخرى لترسيخ هذا

1- فلهايم ديلتاي، إقامة العالم التاريخيِّ في علوم الرُّوح، ترجمة: فتحي انقزو، المركز الوطنيِّ للترجمة، تونس، 2015م، ص55.

2- ليفي بربيل، فلسفة أوجست كونت، ترجمة: محمود قاسم، محمد بدوي، المكتبة الأنجلو المصريَّة، القاهرة، 1999م، ص268/269.

المنهج الوضعي، عندما صك قاعدة دراسة الظواهر الاجتماعية كاشياء، و«علم الاجتماع بوصفه علم الطبيعة، فرعاً من فروع المعرفة التي غايتها أن تجمع بين الجانبين: النظري، والتجريبي في وقت واحد»¹.

إذن، خضعت المعرفة في العلوم الاجتماعية إلى ثنائية إستيمولوجية اخترقتها منذ لحظة ولادتها. طبعاً، هناك من الباحثين من يرى أن هذه الثنائية ليست نابعة من ذاتها؛ بمعنى متولدة من مشكلاتها المعرفية المحضّة؛ وإنما أتت نتيجة رد فعل على البيئة العلمية التي تطوّرت فيها، ومنها هيمنة علوم الطبيعة في بداية النصف الأول من القرن التاسع عشر على العقل الغربي، حيث أصبح مصطلح «العلم» يُشير بنحو متزايد إلى التخصصات الفيزيائية والبيولوجية التي بدأت، في الوقت نفسه، تتأهّب للحصول على الصرامة واليقين التي تميّزها عن غيرها من المعارف؛ فالنجاحات التي حققتها علوم الطبيعة بدأ مفعولها يسري خارج دائرتها المعرفية، وانتقل إلى العلوم الاجتماعية التي سارع باحثوها إلى تقليد مناهجها ومفرداتها العلمية. ومن ثمّ، بدأت تطغى أساليب العلوم وتقنياتها، بالمعنى الضيق، منذ ذلك الحين على ممارسة غيرها من التخصصات، وبدأ الباحثون في العلوم الاجتماعية يُطالبون بوضع مُساوٍ من خلال إظهار أنها تبني الأساليب المتبعة نفسها في العلوم الطبيعية².

إن هيمنة النزعة العلمية على الباحثين والمفكرين في تلك الحقبة الزمنية، دفعت العلوم الاجتماعية إلى توظيف المنهج الاستقرائي في دراسة الظواهر الاجتماعية والإنسانية، فتشكّلت الاتجاهات النظرية والمدارس الفكرية في مختلف فروع العلوم الاجتماعية، فالمجتمع شبيه بالآلة، الإنسان شبيه بالآلة. «لذلك، يجب أن يدرس بوساطة الأدوات التي وضعها علم الفيزياء، وبشكل أدق علم الميكانيك، والخواص التي سلط عليها الضوء علم السكون، وعلم الحركة- علم الديناميك كونها تُستخدم

1- كارل بوبر، عقم المذهب التاريخي، دراسة في مناهج العلوم الاجتماعية، ترجمة: عبد الحميد صبرة، دار المعارف، مصر، 1959م، ص49.

2- Fredrich Von Hayek, SCIENTISME ET SCIENCES SOCIALES, Essai sur le mauvais usage de la raison, Traduit de l'anglais par RAYMOND BARRE, 1953 by Librairie Plon, p4/5.

أيضاً في المجتمع، إن قانون جاذبية اجتماعية مشابهة للجاذبية الفيزيائية¹.
 أثرت هذه الثنائية على حركية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية في المجال التداولي الغربي، وإن كنا نسجل هنا ملحوظة في غاية الأهمية، وتمثل في هيمنة البرادغيم الوضعي على الاتجاهات النظرية والخيارات المنهجية للعلوم الاجتماعية الغربية، نظراً إلى ظروف تقع خارج البنية المعرفية لهذه العلوم؛ ما أثر سلباً على طبيعة النتائج التي تتوصل إليها، حيث عمد الباحثون في هذه العلوم على توظيف الأساليب الرياضية والإحصائية؛ لإكساب الشرعية لنتائجهم، إلا أن الدراسات والأبحاث تأتي نتائجها مناقضة، ومخالفة لتوقعاتهم ومعاكسة لهم على الدوام، «فالتعارض وأوله هو النزاع المستمر بين العلوم الإنسانية والعلوم الطبيعية؛ إذ تدعي الأولى بإصرار أنها هي التي تُسوِّغ الثانية (تؤسسها).... والاعتراض الآخر هو النزاع الدائم مع الفلسفة التي تأخذ على العلوم الإنسانية سذاجتها في محاولة تأسيس ذاتها، والتي تدعي لنفسها بوصفها موضوعاً خاصاً بها ما كان في الماضي يُعدُّ قائماً بكونه مجالاً للفلسفة»².

انطلاقاً من هذه الثنائية التي تخترق إبستيمولوجيا العلوم الاجتماعية، يرى ميشال فوكو بأنها لا تمتلك أنموذجاً معرفياً واضح المقدمات والمنطلقات الإبستيمية، «فأول ما يجب ملاحظته هو أن العلوم الإنسانية لم ترث حقلاً معيناً، مرسوم المعالم، ومن الممكن أن يطرق طرقاً في خطوطه الكبرى؛ وإنما بقي دوراً، يترتب عليها تطويره استناداً إلى مفاهيم علمية ومنهجية وضعية... فالحقل المعرفي الذي تدور العلوم الإنسانية في فلكه لم يفرض سلفاً؛ فليس هناك من فلسفة، أو خيار سياسي أو أخلاقي، من علم تجريبي مهما كان نوعه»³. ومن ثم، لم تحتكم العلوم الاجتماعية في تاريخها المعرفي إلى برادغيمات محددة كما في حقول العلوم الطبيعية؛ بل ظلت تتأرجح وتتعايش فيها كل أشكال التناقضات المعرفية، وهذا ما نلاحظه على المستوى النظري، فالانتقال من نظرية إلى أخرى، في تاريخ

1- جيفاني باسينو، نقد المعرفة في علم الاجتماع، ترجمة: محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات، لبنان، 2008م، ص24.

2- جيفاني باسينو، نقد المعرفة في علم الاجتماع، مصدر سابق، ص284.

3- ميشال فوكو، الكلمات والأشياء، ترجمة: مطاع الصفدي وآخرون، مركز الإنماء القومي، بيروت، 1989م، ص283.

العلوم الاجتماعية، «لا يتم دائماً بسمه الوضوح الثوري التي أسبغها كوهين على تاريخ النظريات العلمية؛ إذ غالباً ما تتم التغييرات النظرية بنقلات صغيرة وبإدخال تعديلات متتالية، وعلى المؤرخ لاحقاً أن يكتشف التمايزات بدقائقها والتجديدات الحاسمة، دون علم أصحابها في أغلب الأحيان»¹.

يُعدُّ التَشَطُّيُّ النَّظْرِيُّ الَّذِي تَعْرِفُهُ فِرْعُ الْعِلْمِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ مِنَ الْمَوْشَّرَاتِ الْإِبْسْتِمِيَّةِ الدَّالَّةِ عَلَى أْزْمَةِ الْعِلْمِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ الْغَرِيْبَةِ، وَيَدُلُّ عَلَى نَفَاذِ الْأَيْدِيُولُوجِيَّاتِ وَالتَّحْيِيزَاتِ الْقِيَمِيَّةِ إِلَى مَفَاهِمِهَا وَتَصَوُّرَاتِهَا لِلْوَقَائِعِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ، وَتَأْثِيرَاتِهَا السَّلْبِيَّةِ عَلَى تَفْسِيرَاتِهَا لِلظُّوَاهِرِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ وَالْإِنْسَانِيَّةِ، فَانْتَجَتِ الْعِلْمُ الْاجْتِمَاعِيَّةُ عِدَّةً هَائِلًا مِنَ النَّظْرِيَّاتِ عَنِ الْوَقَائِعِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ وَالْاِقْتِصَادِيَّةِ وَالسِّيَاسِيَّةِ، وَالْآلَافِ مِنَ الْأَبْحَاثِ وَالدَّرَاسَاتِ الَّتِي تَنَاولَتْ الظُّوَاهِرَ الْاجْتِمَاعِيَّةَ، إِلَّا أَنَّهَا عَجَزَتْ فِي مُعْظَمِهَا عَنِ بِنَاءِ تَوْقُوعَاتٍ عِلْمِيَّةٍ عِنْدَهَا، فَكُلُّ تَحْوُلٍ اجْتِمَاعِيٍّ فُجَائِيٍّ، يَعْصَفُ بِالتَّوْقُوعَاتِ الَّتِي رَسَمَتْ لِمَسَارَاتِهَا. فَالانطباع العام الغالب الذي يشهد عليه الكثيرون اليوم هو انطباع الإخفاق، ومعظم التكهّنات المُستخرجة منها كذبه الواقع².

مأسسة العلوم الاجتماعية وتنامي النزعة التخصصية

تجلى البراديجم الوضعي الذي هيمن وساد في حقل العلوم الاجتماعية بشكل واضح في عملية مأسسة العلوم، فداخل دائرة العلم الواحد؛ أصبح هناك فئوتن وتقنيوتن وخبراء، ممن يُدركون معارف جزئية داخل دائرة العلم الواحد، «فترتبط العقلة المتقدمة للمجتمع بمأسسة التقدّم العلمي والتقني. وبالقدر الذي يخترق فيه كل من العلم والتقنية المجالات المأسسة للمجتمع، تلغي هذه المؤسسات ذاتها، الشرعيات القديمة»³، على الرغم من أن الجامعة الحديثة قامت على هيكل جامعة القرون الوسطى، إلا أنها مغايرة لها شكلاً ومضموناً، فأصبح في الجامعات

1- بيار نصار، العلوم الاجتماعية المعاصرة، ترجمة: نحلة ظريف، المركز الثقافي العربي، بيروت، 1992م، ص14.

2- ريمون بودون، موضع الفوضى، ترجمة: منصور القاضي، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، 1999م، ص5.

3- يورغن هارماس، العلم والتقنية كأيدولوجيا، ترجمة: حسن صقر، منشورات الجمل، بيروت، 2003م، ص43.

الحديثة كليات علمية، فصل بينها عمرانياً وأكاديمياً؛ «بل أقسام وكراسي داخل هذه الكليات، يختص كل منها بفنّ دُونَ غيره، ويدرس الطلاب فيها دراسات تؤهلهم للحصول على درجات علمية تُحدِّدها الأقسام التي يدرسونها»¹.

إذا جئنا إلى حقل العلوم الاجتماعية، نجد أن مبادئ البراديجم الوضعي انعكست على تخصصاتها المختلفة، فالتقدم الذي أحرزته العلوم الطبيعية، جعل منهاجها منوالياً قابلاً للتطبيق في المجال الاجتماعي، كَوْن الإنسان جزءاً من العالم الطبيعي، ويُفسر في نطاق التفسير العام للنظام الطبيعي، «وامتدت إلي العلاقات الإنسانية إذا أُريد لها أن تكون علماً فلا مندوحة لها عن السير في الطريق المنطقي نفسه الذي تسير فيه بقية العلوم الطبيعية»²، وتحت وطأة الأيديولوجيا العلمية، عُدَّت العلوم الطبيعية مثلاً يجب أن تقتدي به كل العلوم، لتؤكد أحقيتها في الحد من تنوع وجهات النظر حول الظواهر، وصهرها في وحدة موضوعية خاضعة للتحكم التجريبي، نجد مواقف مثل هذه عند كل من دوركايم Durkheim، ونورث Neurath، ونجال Nagel³.

ساد مبدأ الفصل المؤسسي بين العلوم، فبرز مبدأ التخصص المعرفي في الأشكال التنظيمية للعلوم الاجتماعية في المؤسسات الأكاديمية، فتاريخ هذه العلوم يختلف عن تاريخ العلوم الفيزيائية والبيولوجية، نشأت في بيئة ثقافية واجتماعية اكتسبت فيها العلوم الطبيعية مشروعيتها، والإنجازات التي حققتها العلوم الطبيعية تم إضفاء الطابع المؤسسي عليها. لذلك، كان أكبر تحدٍ للعلوم الاجتماعية أن تتكيف مع هذا المعطى، فوجدت نفسها ملزمة على محاكاة مسار المأسسة الذي اتخذته العلوم الدقيقة⁴.

سيكون مُحتملاً على العلوم الاجتماعية أن تقوم بعملية الفصل بين مختلف

1- امانويل ولرستين، تحليل النظم الدولية، ترجمة: أكرم علي حدمان، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2015م، ص15.

2- علاء مصطفى أنور، أزمة المنهج في العلوم الإنسانية، في كتاب: قضايا المنهجية في العلوم الإسلامية والاجتماعية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1996م، ص187.

3- Jean-Michel Berthelot, «Plaidoyer pour un pluralisme sous contraintes», Revue européenne des sciences sociales XLI-126 (2003), p3.

4- Jacqueline Feldman, « Objectivité et subjectivité en science. Quelques aperçus », Revue européenne des sciences sociales, Tome XL, N° 124 (2002), p9.

فروعها، لتقدم بحوثاً علميةً يُستفادُ منها، مثلما يُستفادُ من البحوثِ العلميّةِ في العلومِ الطبيعيّةِ، فكما نعلم، أدّت عمليّةُ مأسّسةِ العلومِ إلى تزايدِ استخدامها من طرفِ الأجهزةِ البيروقراطيةِ للدّولةِ الحديثةِ، وأصبحتِ العلومُ الاجتماعيّةُ أحدَ الأدواتِ الإجرائيّةِ التي تستخدمها الدّولةُ الحديثةُ للتّحكّمِ في الأفرادِ والجماعاتِ الإنسانيّةِ، فلكي تجعل العلوم الاجتماعيّة نفسها ذات قيمةً عمليّةً، لجأت إلى مدّ يد العون للمؤسّسات السياسيّة الحديثة، « كما سَعَتْ إلى تطويرِ خبراتِ في المجالاتِ المتّصلةِ بمصالحِ الدّولةِ، على الرّغمِ مِنْ الطّبيعةِ السّاميةِ للدّولةِ والمجتمعِ، فغالبًا ما تلقي على هذه المصالحِ رداءَ الاهتماماتِ الاجتماعيّةِ والمُجمعيّةِ»¹، وقد عبّرت الفلسفةُ النّقديّةُ لمدرسةِ فرنكفورت الشهيرة عن هذه النّزعة البراغماتيّةِ في العلومِ بِمُتلازِمَةِ المعرفةِ والمصلحةِ، فلم تعدْ هناك معارف بريئة ومحايدة؛ وإنما كلُّ معرفةٍ تقبع وراءها إرادةٌ قوّةٌ للسيطرة على العالمين: الطّبيعيّ والإنسانيّ.

السؤال الأخلاقي عن توظيف بحوث العلوم الاجتماعيّة

إنّ أحدَ أوجهِ أزمةِ العلومِ الاجتماعيّةِ لا تتعلّقُ فقط بالبنيةِ الإبيستيميّةِ والمنهجيةِ؛ بل هي أزمةٌ من طبيعةِ أخلاقيّةِ، تتعلّقُ بالاستخدامِ غيرِ الأخلاقيّ لبحوثها ودراساتها في مجالِ السّيطةِ على الإنسانِ، فاكتشف مُنظّرو مدرسةِ فرانكفورت أنّ هذه العلومِ تمّ تحريفِ مسارها العلميّ، من خلالِ تحويلِ دورها من معرفةِ الإنسانِ إلى السّيطةِ عليه، لمصلحةِ الطبقاتِ الاقتصاديّةِ البرّجوازيّةِ، فتحوّلت بالتّدريجِ إلى علومٍ للسيطرة على حريّةِ الإنسانِ وإرادتهِ.

تأثرت العلومُ الاجتماعيّةُ بالنّجاحاتِ التي حقّقتها علومُ الطّبيعةِ، وحاولت أن تُطبّقَ المنهجَ الاستقرائيّ على الظواهرِ الإنسانيّةِ والاجتماعيّةِ. لذلك، لم يطرح الباحثون سؤالاً عن صلاحيةِ هذا المنهجِ في دراسةِ الإنسانِ، « لكنّهم فشلوا في طرحِ السؤالِ فيما إذا كان المنهجُ العلميُّ هذا ليس ساذجاً ومُنتهياً الصّلاحية... والنّتيجةُ هو وجودُ الآلافِ من مشاريعِ البحثِ، معظمها لا تمسُّ الأسئلةَ الجوهريةَ عن الإنسانِ. إنّ منهجَ التّفكيرِ المُطبّقِ في هذه المشاريعِ ليس دقيقاً؛ بل أكثر

1- وائل الحلاق، الدّولة المستحيلة، الإسلام والسياسة ومأزق الحداثة الأخلاقي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2015م، ص197.

من ساذج، وذو طبيعة عملية-تقنية»¹.

هنا، لا يتعلّق الأمر بمدى صوابية المنهج الاستقرائي في دراسة الظواهر الاجتماعية والإنسانية؛ وإنما بالاستخدام غير الأخلاقي لتطبيقات المنهج العلمي، فتحت حجة النزعة الموضوعائية القائمة على فكرة تحييد القيم عند دراسة الظواهر في العلوم الاجتماعية، وقد أدت هذه الموضوعية الجامدة والمُتصلبة إلى: « فقدان مفهوم الإنسان بوصفه كينونة أساسية للتجليات المتنوعة للإنسان كما تبدو في ثقافات مختلفة، يدرس أحدها الإنسان كونه صفحة بيضاء تكتب عليها كل ثقافة نصّها الخاصّ، بدلاً من دراسته كونه كياناً، ليس فقط بيولوجياً؛ بل كونه كياناً قابلاً للتعريف نفسياً»².

من الانتقادات التي وُجّهت إلى توظيف منهج العلم الطبيعي في العلوم الاجتماعية، هو توظيف نتائج هذه العلوم في السيطرة على الأفراد والجماعات الاجتماعية، خاصة تلك الدراسات والبحوث الاجتماعية التي تُوظف الأساليب الإحصائية الكمية في دراسة السلوك الإنساني، ثم تبعها للشركات الاقتصادية العالمية، وما دامت العلوم الاجتماعية تتبنى نموذج علوم الطبيعة، فإنها تستند إلى افتراضات المجال التي تنظر إلى البشر على أنهم أشياء، ينبغي السيطرة عليها، فبالأسلوب نفسه الذي نضبط به علوماً أخرى مادتها غير الإنسانية؛ «إذ يُعدُّ البشر «أشخاصاً» يمكن إخضاعهم لضبط التجريب لأغراض ليست هناك حاجة إلى فهمها، أو حتى موافقتهم عليها، وعلى هذا النحو سوف ينزلق العلم الاجتماعي بنوع من عدم التبصّر إلى ابتياع قطع من المعلومات على حساب الكبرياء والاستقلال الإنساني»³.

في الأخير، أشارت بعض الدراسات النقدية الراديكالية إلى أن هذه العلوم اتّجهت نحو الإفلاس المعرفي، وفقدت غايتها التي وُلدت من أجلها؛ بل من الباحثين المعاصرين من يرى أن العلوم الاجتماعية، في الوقت الحاضر، تُعاني

1- أريش فروم، مساهمة في علوم الإنسان، الصّحة النفسيّة للمجتمع المعاصر، ترجمة: محمد حبيب، دار الحبيب، سوريا، 2013م، ص132.

2- أريش فروم، مساهمة في علوم الإنسان، مصدر سابق، ص133/134.

3- الفن جولدنر، الأزمة القادمة لعلم الاجتماع الغربي، ترجمة وتقديم: علي ليلية، المركز القومي للترجمة، مصر، 2004م، ص112.

من اختلالات وانقلابات عنيفة، « فتقف اليوم حائرة أمام الأفراد والجماعات الاجتماعية التي لم تعد تعرف كيف تعطي معنى لوجودها، وأمام المجتمعات التي لم تعد قادرة حتى على اقتراح غايات ولو مؤقتة أو بالية، أمام عقلانية مُفككة الأوصال... هل هو إفلاس العلوم الاجتماعية؟¹».

أصدر أحد علماء السوسيولوجيا المعاصرين ريمون بودون حُكماً معرفياً قاسياً عن مدى قدرة النظريات الاجتماعية على تفسير الوقائع المُغايِرة، فأنتجت العلوم الاجتماعية من العام 1950 إلى العام 1980 عددًا ضخمًا من نظريات التبدل الاجتماعي، وعلى الرغم من أن تلك النظريات لا تُشكّل مجموعة مُتجانسة، إلا أن: «الانطباع العام الغالب في صدها اليوم الذي يشهد عليه الكثيرون هو انطباع الإخفاق، ومعظم التكهّنات المستخرجة منها كذبه الواقع، وقد قاد إلى تمثيلات لا تختصر العلوم الاجتماعية وحسب - وهو أمر مشروع - وإنما تبسطها²». يدفنا هذا التشكيك المنهجي في نظريات العلوم الاجتماعية إلى التأكيد أن الأزمة العميقة لهذه العلوم، والتي لا ترتبط بطرائقها المنهجية الإجرائية؛ وإنما بأسسها الإبستيمية التي نهضت عليها، مثل: رؤيتها المادية إلى العالم، واختزال كينونة الإنسان في مادته الفيزيائية، واستبعاد القيم من دائرة المعرفة العلمية الاجتماعية، واختزال الظواهر الاجتماعية والإنسانية في أبعادها الظاهرية دونما الوُجوع إلى جواهرها من خلال معرفة قصدية الإنسان، وكثافة المعنى التي تقبع وراء كل فعل إنساني.

وخلاصة القول في هذا العنصر، هيمنت على العلوم الاجتماعية في المجال التداولي الغربي الرؤية المادية إلى العالم، التي بلورتها علوم الطبيعة، أو المادة، وشكلت الفلسفة الوضعية نظرياتها وطرائقها المنهجية، وبلورت تصوراتها ومفاهيمها للإنسان والقيم والثقافة والمجتمع. ونلاحظ اليوم في فلسفة العلوم المعاصرة، دعوات من الباحثين إلى تأسيس براديجمات معرفية بديلة، تتجاوز الثنائية المنهجية التي تتجاذب البحث في العلوم الاجتماعية، حيث يقول: «المنهج الأول بإمكانية تقليد البحث في الإنسان للبحث في الطبيعة، أما المنهج الآخر الذي يتلو الأول ويرفضه فهو حدسي مثالي، ويوجد من دون شك وراء هذا الاختلاف المنهجي

1- جيوفاني باسينو، نقد المعرفة في علم الاجتماع، مصدر سابق، ص18.

2- ريمون بودون، موضع الفوضى، مصدر سابق، ص5.

اختلاف فلسفي هو مثل الخلية الإستمولوجية التي تسمح بتفسير هذه الثنائية المنهجية وتسويغها»¹.

العلوم الاجتماعية بوصفها أداة للهيمنة على المجتمعات غير الأوروبية

من المؤشرات الدالة على أزمة العلوم الاجتماعية في المجال التداولي الغربي عجز مفاهيمها ومناهجها ونظرياتها عن دراسة المجتمعات غير الغربية، وكأنها صممت فقط لدراسة المجتمعات التي اتخذت من الحداثة الغربية نموذجاً ثقافياً وتنموياً وسياسياً، وهو ما يطرح اليوم في عصر العولمة من أفكار وتصورات عن بناء علوم اجتماعية عالمية، متحررة من القيم والنماذج المعرفية للحضارة الغربية. أدى النموذج الوضعي الذي هيمن على العلوم الاجتماعية الغربية إلى الفصل بين ثقافة المجتمعات الغربية وبقية الثقافات والمجتمعات الإنسانية، فأعلى من قيمة الأولى، وحط من قيمة الأخرى، «فالعنصر الرئيس في الثقافة الأوروبية هو على وجه الدقة الذي جعل تلك الثقافة مهيمنة داخل أوروبا وخارجها؛ أي فكرة الهوية الأوروبية بوصفها هوية تتفوق على جميع الشعوب والثقافات غير الأوروبية»². ومن العلامات الدالة على هذا الفصل، تأسيس حقل معرفي في العلوم الاجتماعية يدعى الأنثربولوجيا، يختص فقط بدراسة هذه المجتمعات، التي وصفت بالبدائية والمتوحشة.

لذا، سعت العلوم الاجتماعية الغربية إلى تعميم نماذجها النظرية والمفاهيمية على بقية المجتمعات، وما تزال هذه الهيمنة المعرفية مستمرة إلى يومنا هذا، فإذا تم الحفاظ على الإمبريالية الأكاديمية في الماضي الاستعماري من خلال القوة الاستعمارية، «فإن الاستعمار الأكاديمي المعاصر يتم الحفاظ عليه اليوم من خلال حالة التبعية الأكاديمية. إن سيطرة الغرب الاحتكاري على العلوم الاجتماعية وتأثيرها عليها في كثير من أنحاء العالم الثالث لا يتم تحديدهما في المقام الأول بالقوة عن طريق القوة الاستعمارية؛ بل بالأحرى من خلال الاعتماد على علماء

1- عبد القادر بشته، الإستمولوجيا، مثال الفيزياء النيوتونية، دار الطليعة، بيروت، 1995م، ص 77.

2- ادوارد سعيد، الاستشراق، المفاهيم الغربية للشرق، ترجمة: محمد عناني، ط 1، القاهرة: رؤية للنشر والتوزيع، 2008م، ص 51.

العالم الثالث ومُثَقِّفيه الَّذِينَ تَشَرَّبُوا العلوم الاجتماعية الغربية بطرقٍ مُتَوَعِّعة¹. كذلك، المجتمعات اليوم ليست مُتساوية في إنتاج المعرفة في العلوم الاجتماعية، فهناك هُوَّةٌ سحيقةٌ بين المجتمعات الغربية المُتقدِّمة والمجتمعات النامية، فلأولى سيطرة كاملة في مجال الإنتاج المعرفي في العلوم الاجتماعية، «فالعربُ هو المركزُ في علوم الإنسان والمجتمع، ومجتمعات العالم الثالث، ومنها الوطن العربي، هامشية في إنتاج المعرفة في هذه العلوم واكتسابها»²؛ ما يعني واقعياً استمرار الهيمنة المعرفية للعلوم الاجتماعية الغربية على الجماعات العلمية في النطاقات الحضارية الأوروبية وغير الأوروبية.

أزمة العلوم الاجتماعية في المجال التداولي العربي

1. وضعية العلوم الاجتماعية في العالم العربي:

تُشير التَقَارِيرُ الدُولِيَّةُ الصَّادِرَةُ عن الهيئات الرِّسْمِيَّةِ وغير الرِّسْمِيَّةِ إلى أَنَّ العلوم الاجتماعية في العالم العربي، لا تزال بعيدة عن مُستويات الإنتاج المعرفيِّ الدُولِي، وتحتلُّ مكانةً مُتدنيَّةً مُقارَنَةً بالعلوم الاجتماعية في فضاءات حضاريةٍ أُخرى، كأوروبا وأمريكا اللاتينية، وحتَّى الفضاء الآسيوي، وعادةً ما تعتمد هذه التَقَارِير على أربعة مُتغيِّرات في تقويمها لوضعية العلوم الاجتماعية، هي: المؤسَّسات الجامعية، والمراكز البحثية، والجماعات العلمية، والنشر العلمي. وعادةً ما تُقدِّم هذه التَقَارِير قراءات كميَّة لواقع العلوم الاجتماعية، وهاجسها علاقة العلوم الاجتماعية بالبيئات البحثية، مُستبعدةً الأنشغالَ بالجانب الإبيستيمولوجي للعلوم الاجتماعية.

إذا أتينا إلى وضعية العلوم الاجتماعية في العامل العربي، يُطالِعنا تقرير صادر عن تقرير تنمية الإنسان في العام 2003م، عن مُحاصرة العلوم الاجتماعية في العامل العربي، وإنَّ الإنتاج المعرفي في حقل العلوم الاجتماعية يخضع لقيودٍ عدَّة «تتدخلُ السياسيَّة والقوانين المُتصلة بها، بشكلٍ مباشر، أو بقنواتٍ غير مرئية، في رسم الخطوط الحمراء للبحث العلمي في هذا المجال، وذلك إضافةً إلى ما

1- Syed Farid Alatas, Academic Dependency and the Global Division of Labour in the Social Sciences, Current Sociology- November 2003, p602.

2- محمود الذواودي، وضع العلوم الاجتماعية في تقرير اليونسكو 2010، مجلة إضافات، 2011م، العدد4، ص191.

هو موروث ومستوطن من حدودٍ اجتماعيةٍ وثقافيةٍ¹؛ بينما يُشيرُ تقرير لمنظمة اليونسكو الذي صدر في العام 2010م، وتناول وضع العلوم الاجتماعية في مجتمعات الشمال والجنوب، فأشار إلى أن هناك هوة معرفية واسعة في إنتاج المعرفة في العلوم الاجتماعية بين المجتمعات الغربية المتقدمة ومجتمعات الدول النامية؛ إذ تُهيمن الأولى على الإنتاج المعرفي؛ بينما الأخرى ومن بينها الدول العربية فهي مستوردة لهذه المنتجات المعرفية².

في السياق نفسه، هناك تقريرٌ صادرٌ عن المجلس العربي للعلوم الاجتماعية، هدف إلى رصد حضور العلوم الاجتماعية في مختلف الميادين العلمية والعامّة في العالم العربي، وشمل الجامعات، ومراكز البحث، والدوريات العلمية والثقافية، والمجتمع المدني، والإعلام. ومما جاء في هذا التقرير: «من المسلمات التي نُسجلها من خلال اللقاءات مع الباحثين في العلوم الاجتماعية في العالم العربي؛ أن جودة العلوم في أيّ مكان ترتبط بتواصلها مع العلوم الاجتماعية العالمية، سواء على مستوى مكان الدراسة، أم امتلاك القدرات اللغوية، أم حضور المؤتمرات العالمية، أم التعرف المُستديم إلى المنتجات المعمّمة في أماكن أُخرى، أم غيرها من وسائل التواصل»³. يرى هذا التقرير ضرورة التواصل مع المنتجات المعرفية العالمية بغية تطوير وضع العلوم الاجتماعية في العالم العربي، ويشير في الخاتمة إلى أن هناك، «إمكانات كبيرة للعلوم الاجتماعية في الوطن العربي ولكنها غير مستغلة؛ بسبب ظواهر عدّة مرصودة في التقرير، ومنها ظاهرة التشرّد المؤسساتي، وعدم تشجيع النشاط البحثي، والقيود السياسية عليه، وضعف الجماعة العلمية العربي والجمود البيروقراطي للجامعات، وغيرها من العوامل»⁴. وهنا، لا يتعدّد هذا التقرير عن سابقه؛ إذ يتم ربط ضعف خطاب العلوم الاجتماعية وهشاشتها

1- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003م: نحو إقامة مجتمع المعرفة، عمان: 2003م، ص 4.

2- World Social Science Report. Knowledge Divides. Paris: UNESCO, International Social Science Council, 2010.

3- بامية محمد، العلوم الاجتماعية في العالم العربي: أشكال الحضور، المجلس العربي للعلوم الاجتماعية، بيروت، 2015م، ص 7.

4- بامية محمد، العلوم الاجتماعية في العالم العربي: أشكال الحضور، مصدر سابق، ص 11.

في العالم العربيّ بالبيئات البحثية المعادية، وغياب الحرّيات الأكاديمية، وضعف التمويل الماليّ، وتحقير الفاعلين السياسيّين للمشتغلين في هذه العلوم. بينما التّقرير الصّادر عن المؤسّسة نفسها في العام 2018م، الذي أجرى مسحاً للإنتاجات وتحليلها الصّادرة باللّغة العربيّة عن العلوم الاجتماعيّة من العام 2000م وإلى العام 2016م؛ يحتضنّ هذا التّقرير مقارنة للإنتاجات الصّادرة باللّغة العربيّة عن العلوم الاجتماعيّة في العالم العربيّ استناداً إلى جملة معطيات تعكس واقع هذه العلوم وتطوّر الإنتاج في مجالاتها، وتركز المواد المعروضة هنا إلى دراسة الكتب والمقالات المنشورة في الدوريات¹. وخلص التّقرير إلى أن: «معظم البحوث تفتقر إلى إشكاليّات محدّدة بإطار نظريّ واضح ومفاهيم مننظمة، وهناك أعداداً أخرى من دون إشكاليّة تُذكر، تعتمد على موادّ ضعيفة، وتبقى في إطار الأنموذج التأمليّ»². وانتهى التّقرير بدعوة الباحثين إلى فتح قنوات تواصل مع المؤسّسات الرّسميّة في الدّول العربيّة.

إذن، بالمحصّلة تشير هذه التّقارير بناءً على المؤشّرات الكميّة لواقع العلوم الاجتماعيّة في العالم العربيّ، أنّها علومٌ ضعيفةٌ ومفكّكةٌ، وتفتقد لأساسيّات البحث العلميّ. ويُفسّر هذا الضّعف والتقهقر في الغالب الأعمّ بربطه بمشكلات البيئات العربيّة التي تتواجد فيها هذه العلوم. ومن ثمّ، إذا حدث تغيير في هذه البيئات سوف تتحسنّ وضعيتها البحثية، وتتطوّر إنتاجيتها المعرفية. وتحاول أن تُرجع هذه التّقارير ضّعف العلوم الاجتماعيّة إلى ضعف تواصل باحثيها مع المنتجات المعرفية العالميّة، وهو ما نراه اختزالاً لمشكلة عميقة، وهو ما سوف نُحلّله في العنصر القادم عن الأزمة الإبيستيمولوجية للعلوم الاجتماعيّة. فإذا كانت البيئات لها دوراً في تردي العلوم الاجتماعيّة فإنّها تخفي معضلة أعمق من هذا بكثير.

1- عبد الله حمودي، العلوم الاجتماعيّة في العالم العربيّ: مقارنة الانتاجات الصادرة باللّغة العربيّة (2000-2016): المجلس العربيّ للعلوم الاجتماعيّة، بيروت، 2018م، ص6،

2- المصدر نفسه، ص110.

2. الأزمة الاستيمولوجية للعلوم الاجتماعية في المجال التداولي العربي:

إذا كانت العلوم الاجتماعية الغربية ولدت مأزومة منذ ميلادها في المجال التداولي الغربي، فإن السؤال عن أزمة العلوم الاجتماعية في المجال التداولي العربي، يُحتم علينا أن نلقي ببصرنا نحو السياق التاريخي الذي تشكلت في رحبه، وأن نسأل مرجعياتها الفلسفية التي أطرتها، مع تسجيلنا ملاحظة جوهرية، وهي أن هذه العلوم لم تولد في المجال التداولي العربي؛ وإنما هي علوم نشأت نتيجة التبعية الفكرية والأكاديمية، «فالعلوم الاجتماعية في العالم التابع تعاني من أزمة حادة ناتجة أساساً عن تبعية النظرية للحقل المعرفي الغربي، وذلك على المستويين: النظري والمنهجي، ومن مظاهر هذه التبعية التقليد والنسخ الأعمى لمناهج المعرفة الغربية، وإعادة إنتاج فكرها، أو مجرد استهلاكه دون أدنى تساؤل، أو مراجعة نقدية»¹.

إن الوقوف على السياق التاريخي لنشأة العلوم الاجتماعية في العالم العربي، هو الذي يمكننا من معرفة طبيعة الأزمة الاستيمولوجية التي تعاني منها، فكما نعلم، هذه العلوم ولدت مؤسساتياً في المرحلة الاستعمارية، «فيمكننا، من دون خطر الوقوع في تناقض، تقديم الفكرة التي مفادها أن السوسيولوجيا، وبشكل عام العلوم الاجتماعية، أعلنت دخولها في الفضاء المغربي على أثر انتقالات نظريات، ومفاهيم، ومناهج، وتساؤلات، بدأت في الحقيقة مع الحقبة الكولونيالية ضمن منطقتها نفسه...»². هنا، ظهرت العلوم الاجتماعية دون أن تمرّ بمرحلة النُمُو الاستيمولوجي؛ أي قبل أن تتشكل أطراً فلسفية ونظريات من تلك العلوم، مثلما حدث مع تطوّر العلوم الاجتماعية في المجال التداولي الغربي؛ بل كانت بداية نوع من الإمبريالية الأكاديمية، كما وصفها فريد العطاس، قائلاً: «بدأت الإمبريالية الأكاديمية بهذا المعنى في المرحلة الاستعمارية بإنشاء المدارس، والجامعات، ودور النشر، والسيطرة عليها مباشرة من قبل القوى الاستعمارية في المستعمرات. ولهذا السبب، من الصحيح القول: إن الهيكل السياسي والاقتصادي للإمبريالية ولد بنية

1- فضيل دليو، العلوم الاجتماعية بين العمومية والخصوصية، مقارنة نقدية، في كتاب: علم الاجتماع من التغريب إلى التأصل، تحرير: فضيل دليو وآخرون، دار المعرفة، الجزائر، دون تاريخ، ص12.

2- بوبكر بوخرينة. السوسيولوجيا المغربية: بين التركة الكولونيالية ورحلة البحث عن الهوية: مجلة إضافات، بيروت، 2011م، العدد15، ص99.

مُوازياً في طريقة تفكير الشعب المقهور. وهي سمات رئيسة للاستغلال والوصاية والامثال»¹.

لذلك، اتكأ الباحثون العرب كلياً على ما أنتجته العلوم الاجتماعية الغربية من مفاهيم ونظريات ومناهج، مع الانتصار في كل مرحلة تاريخية لتيار معرفي غربي على آخر، كالانحياز للمدرسة الاقتصادية الليبرالية، أو المدرسة الاقتصادية الماركسية، أو الانحياز في علم الاجتماع إلى علم الاجتماع الأمريكي، أو علم الاجتماع الفرنسي، وهكذا دواليك... ومن ثم، «لم تبرز في الوطن العربي مجموعات منفصلة للعلوم الاجتماعية، إلا في سبعينيات القرن الماضي، ومن الناحية السياسية، كانت هذه المجموعات تتفاهم وتستوحي من براديجمات العلوم الاجتماعية الفرنسية ومنهجياتها، وإلى حد أقل كثيراً من العلوم الاجتماعية الأمريكية»².

تحت ضغط الاستعجال المعرفي قبل العقل العربي العلوم الاجتماعية الغربية، وشغل نظرياتها ومفاهيمها في مقارنة مختلف الظواهر الاجتماعية والإنسانية، فانتصر الباحثون العرب لبعض النظريات الاجتماعية كالنظرية الماركسية في الاقتصاد والسياسية، تحت حجة توظيف الدراسات الاجتماعية في خدمة التنمية الاقتصادية. إلا أن هذه الوضعية لم تدم طويلاً؛ بسبب الانهيارات التي عرفتها الأنظمة السياسية التي تبنت الخيارات الاشتراكية مع موجة العولمة في مطلع التسعينيات من القرن المنصرم، فتخلّى الباحثون العرب تدريجياً عن تلك النظريات، وبدأت موجات أخرى من النقد والمساءلة المعرفية تطل العلوم الاجتماعية، وفروعها المختلفة في العالم العربي.

نعتقد أن أزمة العلوم الاجتماعية في المجال التداولي العربي هي نتاج منطقي لممارسة آلية استعارة المعرفة من المجال التداولي الغربي، حيث استعارها العقل العربي منتصراً للاتجاه النظري والمنهجي الوضعي بكل حمولاته ودلالاته؛ بل كان وضعياً إلى حد تجاوز فيه الوضعية ذاتها. ومن ثم، العلوم الاجتماعية في لحظة

1- Syed Farid Alatas, Academic Dependency and the Global Division of Labour in the Social Sciences, Current Sociology · November 2003, p602.

2- ساري حنفي، ريفاس ارخانيتس، البحث العربي ومجتمع المعرفة، رؤية نقدية: مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2015م، ص212.

ولادتها في الجامعات العربية، لم تولد مأزومة؛ وإنما اكتشفت الأزمة بعد مرور عقود من الزمن، وتيقن العديد من الباحثين أن هذه العلوم؛ «عبارة عن وجهات نظر فلسفية وآراء معرفية، أكثر منها علوم بالمعنى العلم الطبيعي الكلاسيكي، الذي يقيم تطابقاً بين المعرفة والواقع. لذلك، يبدو لنا أن أزمتهَا مُضاعفة وأنكى من أزمة العلوم الاجتماعية الغربية»¹.

بينما تطالعنا المقاربات الجذرية لأزمة العلوم الاجتماعية في العامل العربي، أن تلك العلوم ولدت مأزومة منذ لحظة استيرادها من المجال التداولي العربي، «فلو ألقينا نظرة على بداية العلوم الاجتماعية في البلدان العربية- حيث لا يمكننا حتى الآن التكلّم عن انطلاقة فعلية لتلك العلوم- نلاحظ أنها كانت مرتجلة، حيث إن مؤلفي أول الكتب في ميدان العلوم الاجتماعية لم يكونوا من المتخصّصين في تلك العلوم»². تفتقد العلوم الاجتماعية في العالم العربي إلى المسألية بلغة فردريك معتوق، وهذا ما يشعر به الباحثون في تلك العلوم، ولكنهم لا يدركون السبب الحقيقي لتلك الأزمة، «فالأزمة التي تعيشها تلك العلوم في ذلك المجال هي أزمة انطلاق وليست أزمة نموّ، فالعلوم الإنسانية (الاجتماعية) العربية ليست عربية تماماً؛ لأنها عادةً ما تكون مراجعات للعلوم الإنسانية الغربية في أحسن الحالات، وترديدًا لمقولات غربية نقلها ونأخذُ بها وندافع عنها، ونختلف فيها، قبل أن نسبرها لنعرف ما يلائمنا منها، وقبل أن نكيفها مع واقعنا وطبيعة حالنا، وقبل أن نتأكد من صلاحها، وتليتها لحاجاتنا، وخدمتها لأغراضنا»³.

من منظور آخر، يؤكّد أحد الباحثين الاجتماعيين العرب أن كثيرًا من العرب المتخصّصين في العلوم الاجتماعية يكرسون أوقاتهم ثمينًا وجهودًا طائلة لإثبات نظريات واتجاهات وُلدت في مجتمعات أخرى، وفي ظروف وسياقاتٍ مُغايرة،

1- عبد الحليم مهورباشة، تأصيل العلوم الاجتماعية في الفكر العربي المعاصر، مجلة الكلمة، بيروت، ربيع 2014م، العدد 83، ص120.

2- فريدريك معتوق، منهجية العلوم الاجتماعية عند العرب والغرب، المؤسسة الجامعية للدراسات، لبنان، 1985م، ص42.

3- معن زبادة، تأصيل العلوم الإنسانية، إشكالية معرفية ومُجتمعية، مجلة الفكر العربي، بيروت، 1987م، العدد 55، ص5.

فيتفنن الباحثون العرب في تبني بعض مفاهيم العلوم الاجتماعية الغربية ويسقطونها من أعلى على المجتمعات العربية، «والحال أن تلك المفاهيم وإن كانت طريفة في ذات نفسها، وجديرة بالاهتمام والدّرس والعناية، فإنها أصلاً وليدة المجتمع المصنّع الغربي، واستخدامها باسم كونيّة المعرفة العلميّة غير وارد وغير مشروع؛ لأنّها لم تأخذ في الحسبان كلّ الأوضاع الممكنة إنسانياً، ولكن بعضاً منها فقط، فنقلها بتلك السرعة والبساطة إلى المجتمع العربيّ يكون حجر عثرة في مسيرة البحوث الاجتماعية العربية»¹.

اختزل أحد الباحثين الأزمة في إشكالية التّبعيّة المعرفيّة والإدراكيّة للعقل العربيّ للمجال التّداوليّ الغربي، فأزمة العلوم الاجتماعية والإنسانيّة ليست أزمة متعلّقة بالمجتمعات الغربيّة فحسب؛ «بل هي تمتدّ أيضاً إلى مجتمعات الوطن العربيّ، وبقية مجتمعات العالم الثالث؛ إذ إن التّراث الفكريّ الغربيّ لهذه العلوم ما زال يُسيطر على مُتخصّصي علم النفس، والاجتماع، والسياسة في المجتمعات الثّامية»². ومن هذا المنطلق، تحتاج العلوم الاجتماعية إلى مراجعة جذريّة، نعتقد أنّ المدخل الأوّل يتمثّل في نقدها معرفياً، والعمل على تحريرها من سطوة مضامين المعرفة الغربيّة، وثانياً في تأسيس بديل معرفيّ للعلوم الاجتماعية في المجال التّداوليّ العربيّ.

العلوم الاجتماعية والنماذج المعرفية البديلة

الملاحظ اليوم، أنّ هناك توجّهين معرفيين رئيسيين في مواجهة أزمة العلوم الاجتماعية في العالم المعاصر، يرى أصحاب الاتجاه المعرفيّ الأوّل ضرورة أن تنخرط العلوم الاجتماعية في مواجهة التّحديات على الصّعيد العولميّ، «فالتّحديات تصبح جدّية إن هي طرحت على العلماء مطالب جديرة بالثقة تدعو إلى تقويم

1- عبد الوهاب بوحدية، تطوّر مناهج البحث في العلوم الاجتماعية مجلّة عالم الفكر، الكويت، 1989م، المجلد العشرون، العدد 1، ص 23.

2- محمود الذواودي، ملامح التّحيز والموضوعيّة في الفكر الاجتماعيّ الغربيّ والخلدونيّ، في كتاب: إشكالية التّحيز، رؤية معرفيّة ودعوة للاجتهاد، محور العلوم الاجتماعية، تحرير: عبد الوهاب المسيري، المعهد العالميّ للفكر الإسلاميّ، فيرجينيا-الولايات المتّحدة الأمريكيّة، 1995م، ص 29.

المقدّمات المنطقية لعلومهم من جديد¹، والتفكير في تأسيس بديل معرفي عالمي، يشارك في صياغته الباحثون من مختلف الثقافات والحضارات، ومن أبرز المقدمات التي يجب إعادة النظر فيها هي تجاوز المركزية الأوربية باتجاه بناء تعددية معرفية، ففي الوقت الذي سيطرت فيه الأوساط العلمية الأوربية والأمريكية، واستأثرت بوضع معايير الإنتاج المعرفي في مجال العلوم الاجتماعية، «فإن عصر العولمة فتح المجال لتطوير مقاربات جديدة في العلوم الإنسانية والاجتماعية. هذه المقاربات أعادت النظر بما كانت تدعيه النماذج والمفاهيم الأوربية من شرعية عالمية، بغض النظر عن المكان والزمان»².

أصبح هناك تمرّد في الأوساط العلمية والأكاديمية التي تقع خارج الفضاء الحضاري الغربي، مثل: آسيا، وأمريكا اللاتينية، وأفريقيا، يطالب الباحثون في تلك الفضاءات الحضارية باستبعاد النماذج المعرفية الغربية، وعلى الرغم من تصاعد المنافسة الدولية بين مختلف المجموعات البحثية العالمية، إلا أن هناك نزعة متنامية نحو تجاوز المركزية الغربية؛ ما يؤدي إلى تشكيل مجموعات بحثية من مختلف الثقافات العالمية، والعمل على تجاوز التقسيم الوضعي للعلوم، والتحرير من النزعة التخصصية، «فالتوحيد الاستيمولوجي الجديد لما يدعى الثقافتين؛ أي توحيد إبستيمولوجيا العلوم والإنسانيات، والتوحيد الجديد التنظيمي، والتقسيم الجديد للعلوم الاجتماعية، واعتقاد العلوم الاجتماعية بأنها ذات مركزية في عالم المعرفة»³.

هنا، يتم التفكير في بلورة علوم عالمية بديلة، عن طريق تضافر جهود الباحثين والمفكرين، سواء ينتمون إلى جغرافيا الجنوب، أم جغرافيا الغرب، أم من أي مكان آخر، «فتأكل النظام العلمي الغربي يشهد ضرورة بلورة علوم غير مهيمنة، حيث يكون البحث الجماعي عن المعرفة، والخاضع للنقاش والجدال، متقدماً

1- إيمانويل فالرشتاين، تراث علم الاجتماع ووعدها الاجتماعية، ترجمة: محود الذواودي، مجلة إضافات، 2008م، العدد 34، ص 17.

2- التحوّل العولمي للعلوم الاجتماعية، ترجمة: جان ماجد جبور، مؤسسة الفكر العربي، بيروت، 2017م، ص 333.

3- إيمانويل فالرشتاين، نهاية العالم كما نعرفه، نحو علم اجتماعي للقرن الحادي والعشرين، ترجمة: فايز الصياغ، هيئة البحرين للثقافة والآثار، المنامة، 2017م، ص 30.

على الامتلاك الحصري للنظريات، ويحكم ممارسات الباحثين في أنحاء العالم جميعها»¹.

أمّا الاتجاه الثاني، فيطمح الباحثون إلى تجاوز البراديجم الوضعي الذي هيمن على العلوم الاجتماعية الغربية، وداخل هذا الاتجاه تشكلت العديد من التيارات والبراديجمات والخطابات البديلة. و مصطلح «الخطابات البديلة» هو مصطلح وصفي يُشير إلى مجموعة من الخطابات التي نشأت لتعارض ما تعدّه هي عملاً اجتماعياً عامّاً سائداً ذا صبغة أوروبية-أمريكية²، ومن هذا المنطلق، تأسست ثلاثة براديجمات بديلة في العلوم الاجتماعية، نسط القول فيها كما يلي.

العلوم الاجتماعية وبراديجم ما بعد الكولونيالية بوصفها بديلاً معرفياً

اكتشف الباحثون الذين ينتمون إلى الفضاءات الحضارية والثقافية خارج أوروبا (أمريكا اللاتينية، آسيا، إفريقيا) في مرحلة مبكرة، تلك التحيزات المعرفية والثقافية التي تنطوي عليها نظريات العلوم الاجتماعية الغربية ومفاهيمها؛ بل عدّوها أحد الأدوات التي استخدمتها الدول الغربية للاستعمار والسيطرة على مجتمعات العالم الثالث. لذلك، لا بُدّ من مواجهة تلك العلوم الاجتماعية المستوردة، «وهو الاتجاه الذي يتخذ موقفاً نقدياً من الحركة الثقافية أحادية الاتجاه من المركز إلى الهوامش، ويهدف إلى تحقيق الاستقلالية الحقيقية للعلوم الاجتماعية في مناطق شتى من العالم»³. وهنا، حلّ أزمة العلوم الاجتماعية يكون من طريق تحريرها من الرؤية المعرفية الحضارية الغربية.

لا تكتمل هذه المواجهة إلا عبر التفكير في صياغة براديجم معرفي بديل للعلوم الاجتماعية الغربية، يكون دوره الأساس التحرر من التبعية الأكاديمية، وهنا، يرى فريد العطاس، أن تأسيس العلوم الاجتماعية خاصة بمجتمعات الجنوب، يتم وفق

1- مايكل كوهن، في مواجهة التعددية الكونية العلمية، تحولات النظام العالمي للعلوم الاجتماعية، في كتاب: التحوّل العولمي للعلوم الاجتماعية، ترجمة: جان ماجد جبور، مؤسسة الفكر العربي، بيروت، 2017م، ص353.

2- سيد فريد العطاس، تعريف الخطابات البديلة وأنواعها، ترجمة: محود الذوادي، مجلة إضافات، 2010م، العدد9، ص18.

3- أنور عبد المالك، الجدلية الاجتماعية، ترجمة: سامية الجندي، عبد العظيم حماد، المركز القومي للترجمة، مصر، 2005م، ص152.

حالتين: «الأولى: التَّحرُّر من الاستعمارِ الأكاديميِّ، والأخرى: إذا وقع التَّخلُّص من مشكل فقدان صلاحية العلوم الاجتماعية الأوروبية الأمريكية لغير مجتمعاتها وحضاراتها. إنَّ كسب الرِّهان في هاتين الحالتين يساعدُ على ظهور علوم اجتماعية بديلة في المجتمعات غير الغربية»¹. لقد أسست تلك الأعمال التي دعت إلى التَّحرُّر من البراديغم المعرفيِّ الغربيِّ، ما يعرف اليوم في الدراسات التَّقديية ببرايدغم ما بعد الكولونيالية، الذي يقوم على فكرة جوهرية، وهي أنَّه بعد التَّحرُّر السياسيِّ لدول الجنوب، لا بُدَّ من التَّحرُّر من المركزية الغربية في المجالات: المعرفية، والثَّقافية، والفلسفية، والأدبية. وعلى هذا الأساس، لا بُدَّ من التَّحرُّر من هيمنة العلوم الاجتماعية الغربية.

انخرط الباحثون في العالم العربيِّ في هذا النقاش الفكريِّ في التَّبعية الفكرية والأكاديمية للعلوم الاجتماعية الغربية، وحاولوا بلورة بدائل معرفية في مجال العلوم الاجتماعية، لعلَّ أبرزها اتَّجاه أسلمة العلوم الاجتماعية وتأصيلها، حيث عدُّوا العلوم الاجتماعية الغربية عاجزة، «وأنها تتسمُ بالسمة الغربية. ومن ثمَّ، فهي غير ذات جدوى لأن تكون بمنزلة نموذج طالب العلم المسلم... فقد أظهرت أنَّ العلوم الاجتماعية الغربية تنتهك للمثيدولوجيا الإسلامية»². وبناءً على هذا التَّقد المعرفيِّ، يصبح التَّفكير في طرح بديل معرفيِّ، لحلَّ هذه الأزمة أكثر من واجب حضاريِّ؛ بل ضرورة لعملية الاستئناف الحضاريِّ، وإسلامية المعرفة إحدى المشاريع الفكرية التي لامست المشكلة في جوهرها، وسعت إلى تقديم العلاج الفكريِّ للأزمة التي تعاني منها الأمة الإسلامية، «إسلامية المعرفة تحاول أن تساعد العالم المأزوم على اكتشاف علاجه، ودواؤه وشفائه بالقرآن الكريم ومنهجية المعرفة، وأن تعمل على فك الارتباط بين الإنجاز العلميِّ الحضاريِّ البشريِّ، وخلفياته الفلسفية الوضعية»³.

في هذا السياق، يرى مُنظِّرو إسلامية المعرفة أنَّ علاقة الفكر الغربيِّ بالفكر

1- محمود الذوادي، مراجعة في كتاب: الخطاب البديل في العلوم الاجتماعية الآسيوية، ردُّ على المركزية الأوربيية، مجلة إضافات، 2010م، العدد9، ص179.

2- إسماعيل الفاروقي، صياغة العلوم الاجتماعية صياغة إسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الأردن، 1995م، ص19.

3- طه جابر العلواني، الأزمة الفكرية ومناهج التَّغيير، دار الهادي، بيروت، 2003م، ص90.

العربي الإسلامي المعاصر هي علاقة هيمنة وتبعية. لذلك، لا بُدَّ مِنْ طَرَحِ بديل معرفي حضاري، وتحرير المعرفة الإنسانية من السيطرة الوضعية للفكر الغربي المعاصر، والذي يُعاني بدوره من أزمة عميقة، «فمن الواضح جداً أن الحضارة العالمية المعاصرة قد بدأت تُعاني منذ القرن التاسع عشر من أزمة فراغ روحي تمثلت في مظاهر عدّة، أبرزها سيطرة الاتجاهات الوضعية، التي عقدت مسألة الوعي الديني في التجربة الإنسانية، استناداً إلى فلسفة العلوم الطبيعية، وحرية العقل الليبرالي فتراجعت مقولات الوعي الديني تحتل حيزاً تراثياً غير فاعل في توجيه الإنسان المعاصر»¹.

تسعى إسلامية المعرفة بوصفها مشروعاً معرفياً إلى تفعيل الرؤية الإسلامية إلى العالم في حقول العلوم الاجتماعية، وذلك بإعادة التأسيس لمقدمات النموذج المعرفي الإسلامي، وطرح المنهج الإسلامي في دراسة الظواهر الاجتماعية والإنسانية، فتنقل إسلامية المعرفة الرؤية الإسلامية إلى العالم بوصفها خريطة تصوّرية يحملها الإنسان المسلم إلى خريطة معرفية منهجية، يتمكّن من خلالها المسلم من توليد المعرفة العلمية، التي تكون بالطبع مُتسقة مع هذه الرؤية وحاملة لعناصرها².

الحماس المعرفي الذي طغى على الباحثين المؤسسين للبراديغم ما بعد الكولونيالي، أوقعهم في نوع من التناقض على مستوى الخطابات والبراديغمات البديلة، حيث حاولت كل منطقة حضارية أن تنتج أنموذجها المعرفي البديل؛ ما أوقعهم في نوع من التنافس فيما بينها من جهة، والتأسيس لمركزية جديدة مقابلة للمركزية الغربية من جهة أخرى؛ ما يحرمها من التواصل مع المنتجات المعرفية العالمية من جهة أخرى³؛ ما مكّن العلوم الاجتماعية الغربية من الاستمرار في الهيمنة والسيطرة الفكرية، كذلك من الانتقادات التي وُجّهت لهذا البراديغم أنه بقي

1- محمد أبو القاسم حاج حمد، إبستمولوجية المعرفة الكونية، أسلمة المعرفة والمنهج، دار الهادي، بيروت، 2004م، ص31.

2- عبد الحليم مهورباشة، علم الاجتماع في العالم العربي من النقد إلى التأسيس، نحو علم العمران الإسلامي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الأردن، 2018م.

3- عبد الله حمودي، المسافة والتّحليل في صياغة أنثروبولوجيا عربية، دار توبقال، المغرب، 2019م.

حبس التَّنظير¹، ولم يتمكن الباحثون من إنجاز دراسات إمبريقية - ميدانية، تتبنى مقدمات براديجم ما بعد الكولونيالي. ومن ثم، بقي الباحثون يعتمدون في هذه المناطق الحضارية على الأدوات المنهجية وتقنياتها التي طورتها العلوم الاجتماعية الغربية.

العلوم الاجتماعية والبراديجم النقدي بوصفهما بديلاً معرفياً

يُرجع مُنظِّرو هذا البراديجم أزمة العلوم الاجتماعية إلى هيمنة البراديجم الوضعي على ممارسات الباحثين والمفكرين، وطرحوا البراديجم النقدي بوصفه بديلاً معرفياً، حيث يرون أنه كفيلاً بإخراجها من أزمتها الإبيستيمولوجية، « فالتفكير النقدي المعاصر - بحسب تعبير أدورنو - لم يعد يطمع في بناء أي نسق كلي؛ بل هو فقط يشبه تطوير نماذج مناسبة لا تدمر ما هو خصوصي فيما يوجد خارج منطقة التفكير²، ومنطوق هذا القول، أن النقد لا يسعى إلى تأسيس نسق معرفي كلي؛ وإنما العمل على توليد نماذج معرفية جديدة.

وجّه أصحاب البراديجم النقدي نقداً لاذعاً للنزعة الإمبريقية في العلوم الاجتماعية، والتي لا تؤمن إلا بالوقائع الاجتماعية الواقعة خارج الذات الإنسانية، حيث اعتمدت على الإحصاء الرياضي في تكميم تلك الوقائع، فالتحليل الرياضي للوقائع الاجتماعية، ونمذجة السيرورات الاجتماعية، « وحتى النماذج المصطنعة، بوصفها إنجازات فيزيائية لنماذج رياضية، أو من دون معادل رياضي مباشر، يسمحان لنا أحياناً بإدراك أشكال الوقائع والسيرورات، ولكن لا شيء آخر غير الأشكال³. إذن، النزعة الإمبريقية التي تتخذ من البراديجم الوضعي إطارها المرجعي، هي التي أدخلت العلوم الاجتماعية في أزمة حادة ومزمنة.

كما وجّه أصحاب البراديجم النقدي نقداً لاذعاً للعقلانية الأدائية، التي انتقلت من فكرة السيطرة على الطبيعة إلى السيطرة على الإنسان، حيث أصبحت العلوم

1- ساري حنفي، أسلمة وتأصيل العلوم الاجتماعية، دراسة في بعض الإشكاليات، مجلة إضافات، 2015م، العدد 14.

2- فتحسي المسكني، حالة الأزمة في العامل المعاصر وإلى أين يتجه العالم والإنسان؟ مجلة التفاهم، 2018م، العدد 12، ص 69.

3- جيوفاني بوسينو، نقد المعرفة في علم الاجتماع، مصدر سابق، ص 12.

الاجتماعية ترى البشر والوقائع الاجتماعية بوصفها وحدات وجودية خالية من كل مضمون ومعنى، «إنها تعامل البشر المفعمين بالحيوية والنشاط، بوصفهم حقائق مجردة، داخل نطاق محدود ومخطّط من الحتمية الميكانيكية»¹، كما أصبحت تفصل بين القيمة والحقيقة في مقارباتها لمختلف الظواهر الاجتماعية، ما يعني إجرائياً أنها تفصل المعرفة في العلوم الاجتماعية عن مصالح الإنسان وحاجاته. تخفي العقلانية الأدائية والنزعة الإمبريقية في العلوم الاجتماعية مشروعاً سياسياً، يسعى إلى توظيف تلك العلوم في السيطرة على الإنسان في العالم الحديث، «الاعتراف بأن المشروع العلمي هو مشروع سياسي، وأن الوعي العلمي هو وعي سياسي. وذلك أن تحويل القيم إلى حاجات، والعلل الغائبة إلى إمكانات تقنية، يُشكل مرحلة جديدة في السيطرة على القوى المضطهدة والمقهورة في المجتمع والطبيعة»²، ومن ثمّ، تحوّل الباحثون في العلوم الاجتماعية إلى تقنيين وفنيين يسعون إلى تقديم أبحاث ودراسات للفاعلين السياسيين، تُستخدم في السيطرة على المجتمعات الحديثة.

البراديغم المعرفي البديل الذي سيخرج العلوم الاجتماعية من أزمتها، يركز على مبدأ جوهرّي يتمثل في النقد الذي تحسب الفلسفة الإنسانية إطاره المرجعي، «فيريد التفكير الفلسفي في العلوم الاجتماعية أن يمدّها بتوضيح نقديّ عن ذاتها، والذي سيكون له أثر إيجابي على تطبيقاتها الفعلية»³. وهنا، تمّ الانتصار للاتجاه المنهجي التأملي في العلوم الاجتماعية؛ ما يعني العودة مرّة أخرى إلى حضن الفلسفة، التي انفصلت عنها العلوم الاجتماعية في بداية مسيرتها المعرفية، «فالنظرية النقدية تحافظ على تراث الفلسفة وهي لا تنفصل عن المجهود التاريخي في سبيل خلق عالم ملائم لحاجات الإنسان وملكاتة»⁴. وهذه الدعوة، عدّها الباحثون

1- نوم بوتومور، مدرسة فرانكفورت، ترجمة: سعيد هجرس، دار اوي للطباعة، لبيبا، 2004م، ص44.

2- هربارت ماركوز، الإنسان ذو البعد الواحدة، ترجمة: جورج طرابيشي، منشورات دار الآداب، بيروت، 1988م، ص245.

3- ستيفان هابر، هابرماس والسوسيولوجيا، ترجمة: محمد جديدي، منشورات ضفاف، بيروت، 2012م، ص27.

4- ماكس هوركهايمر، النظرية التقليدية والتقليدية والنظرية النقدية، ترجمة: مصطفى الناوي، عيون المقالات، بيروت، 1990م، ص77.

انتكاسة معرفية في حقل العلوم الاجتماعية؛ لأنه لا يمكننا العودة إلى الفلسفة التي ستقضي على علمية العلوم الاجتماعية، كما أن هذا البراديجم بقي يتغذى على نقد البراديجم الوضعي، ولم يتمكّن من تقديم مفاهيم إجرائية، أو خطاطات منهجية لدراسة الظواهر الاجتماعية والإنسانية.

العلوم الاجتماعية وبراديجم التّعقيد بوصفهما بديلاً معرفياً

إذا انشغل الباحثون في البراديجم التّقدّي بالنّقد أكثر من انشغالهم بصياغة البديل المعرفي في العلوم الاجتماعية، فإنّ الباحثين في براديجم التّعقيد حاولوا أن يُقدّموا بديلاً منهجياً ومعرفياً في العلوم الاجتماعية، يقوم على مبدأ مركزيّ يتمثّل في تجاوز الثنائية الشهيرة: الوضعي والتأويلي في العلوم الاجتماعية، ويؤسّس للتركيب والتكامل بينهما، فبدلاً من النّظر إلى الظواهر الاجتماعية والإنسانية في: «بساطتها وأحاديّتها يتمّ النّظر إليها في تعقيدها وتداخلها، فالبحث في التّعقيد، ليس جدلية بين قطبين متعارضين: النّظام والفوضى، فلا وجه تعارض، ولا توجد فجوة؛ لأنّه يجب التّقارب بينهما»¹.

إذا كانت الظواهر الاجتماعية والإنسانية يحكمها التداخل والتّعقيد، فإنّ على الباحثين في العلوم الاجتماعية تجاوز الحدود الفاصلة بين التخصّصات المعرفية، حيث بات التداخل بينها حاجة معرفية ملحة في فلسفة العلوم المعاصرة، فيشير مصطلح *interdiscipline* إلى مختلف التخصّصات المعرفية حول الطاولة نفسها، مثلما تجتمع الدول في منظمة الأمم المتحدة لتأكيد الحقوق الوطنية وحماية السيادة من تعديّات الدول المجاورة، لكن الجمع بين التخصّصات يمكن أن نعني به أيضاً التبادل والتعاون بينها؛ بحيث يُشير التداخل بين التخصّصات إلى ما هو عضوي²، والمُسوَّغ في ذلك، أننا لو فحصنا النظريات الشهيرة في العلوم الاجتماعية، لوجدنا أن الكثير من التخصّصات المعرفية أسهمت في توليدها. نجد مثلاً في النظرية الماركسية التقاطع بين الفلسفة والتاريخ والاقتصاد السياسي.

1- ادغار موران، الفكر والمستقبل، مدخل إلى الفكر المركب، ترجمة: أحمد القوصوار، منير الحجوجي، دار توبقال، المغرب، 2004م، ص36.

2- Edgar Moran, Sur l'interdisciplinarité, LE JOURNAL DES PROFESSEURS DE L'UNIVERSITÉ DE MONTRÉAL VOLUME 7, NUMÉRO 3, MAI 2003, p10.

كما وظّف جورج هربرت ميد علم النفس وعلم الاجتماع والفلسفة، وجمع ليفي ستراوس بين اللسانيات والأنثروبولوجيا، وأدّى ميشال فوكو دوراً في: التاريخ، وعلم النفس، والفلسفة.

يقوم الجانب الميثودولوجي للمنهج في براديجم التّعقيد على التكامُل بين المنهجين: الكمي، والكمي في دراسة الظاهرة الاجتماعية والإنسانية، حيث يلجأ المشتغلون في العلوم الاجتماعية إلى: «تقويم الظواهر الإنسانية والاجتماعية تقويمًا يجمع بين الجوانب الكيفية والكمية فيها في الوقت نفسه؛ أي أنهم يراعون التغيّرات الكيفية التي تطرأ على الظاهرة نفسها، والتغيّرات الكمية الطفيفة التدريجية الواقعة بين تعيرين كفيين مُتقابلين»¹، وهنا، لا ندرس الظواهر الاجتماعية بالرجوع إلى مُتغيّر واحد مع إقصاء بقية المُتغيّرات، فلا ندرس الظواهر الاجتماعية انطلاقاً من المُتغيّر الاجتماعي، أو الاقتصادي، أو السياسي، أو الثقافي؛ بل يمكن إجراء دراسات اجتماعية بالجمع بين كل هذه المُتغيّرات، فالعلم الكلاسيكي الذي كان إلى مطلع القرن العشرين يقوم على مبدئين، وهما: «مبدأ الاختزال؛ فالمعرفة مجموع ينبغي اختزاله لأجزائه ومبدأ الفصل بمعنى فصل المعارف عن بعضها بعضاً، على أساس أنّ تلك المبادئ لم تعدّ تسمح باستيعاب التّعقد»².

دافع عن ذلك الخيار المنهجي العديد من الباحثين المشهورين في علم الاجتماع، مثل: بيار بورديو وانتوني جدينز، الذين يرون أنّ أول الأخطاء التي تشكّلت عن سؤال المنهج في العلوم الاجتماعية، تلك العلاقة التي تربط علوم الطبيعة بالعلوم الاجتماعية، فبين مُدافع عن وحدة المنهج ومعارض لها، يرى بورديو ضرورة أن تتجاوز تلك الثنائيات حول طبيعة المنهج؛ لأن المنهج سؤال يتعلّق بالكيفية التي ندرس بها الوقائع الاجتماعية، وليس مسألة الدفاع عن مبادئ معرفية مسبقة، مثل الدفاع عن صلاحية المنهج الوضعي بمحاكاة نموذج علوم الطبيعة، أو بالدفاع عن صلاحية المنهج التأويلي، الذي يدافع أصحابه عن النزعة

1- شهيرة شرف، منطق الضبابية والعلوم الاجتماعية والإنسانية، مقارنة نظرية-تطبيقية: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2016م، ص 215.

2- أدغار موران، هل نسير إلى الهاوية؟ ترجمة: عبد الرحيم حزل، دار أفريقيا، المغرب، 2012م، ص 26.

الإنسانية التي أنت بوصفها أيديولوجيةً مُناهضةً للترعات المادية في الفكر والعلوم والفلسفة. لذلك، علينا الابتعاد عن تلك الجدالات في المنهج، والولوج مباشرة إلى سؤال: ما السبيل المنهجي الذي يُمكننا من دراسة الظواهر الاجتماعية في العلوم الاجتماعية¹؟ هنا، عرّف المنهج في العلوم الاجتماعية سواء الكمي أو الكيفي، على أنه مجموعة من الإجراءات تساعدنا في فهم الممارسات في وضعيات معينة، وتشرح على مستوى كلي الظاهرة الاجتماعية²، كذلك، نعر على محاولات منهجية أكثر إجرائية في البرادغيم التعقيد، ولم تغرق كثيرًا في التفصيلات النظرية، مثل: محاولة النظرية التكوينية الجمع بين الأساليب الاستقرائية والاستدلالية في دراسة الظواهر الاجتماعية³:

- تركز النظرية التكوينية على موقف معرفي: لا هو وضعي، ولا هو تأويلي.
- إنها تفيد كلاً من النزعتين: الموضوعية، والداتية في ما يتعلق بافتراضاتها الأنطولوجية.
- تفترض النظرية التكوينية أن العالم الاجتماعي عالم مُعقد، ومُتعدد الأوجه، ومتلاحم بصورة مُكثفة.

إذن، المعرفة في العلوم الاجتماعية من منظور برادغيم التعقيد عليها: «أن تدرك جميع أبعاد الواقع الإنساني، أو جوانبه المنفصلة، أو المنقسمة في الوقت الحاضر إلى فيزيائية، وبيولوجية، ونفسية، واجتماعية، وميثولوجية، واقتصادية، وعلوم اجتماعية وتاريخية»⁴. وهنا، دعوة صريحة إلى انفتاح التخصصات المعرفية على بعضها بعضاً، وإعادة النظر في التقسيم المؤسسي لتلك العلوم، إلا أن تلك الدعوة جوبهت برفض شديد من مُعتقي الأرثوذكسية التخصصية، والتي تؤمن بأن كل حقل معرفي

1- بيارو بورديو وآخرون، حرفة عالم الاجتماع، ترجمة: نظير جاهل، دار الحقيقة، بيروت، 1993م، ص 11 وما بعدها.

2- Jean -Yves Couser, Crioisement des methodes et approfondissement d un regard, la scientificite de empirisme en sociologie, sous la derection de abdehalim Berretima, L Harmattan ,2019, p172.

3- ديرك لايدر، قضايا التنظير في البحث الاجتماعي، ترجمة: عدلي السمري، المركز القومي للترجمة، مصر، 2000م، ص 234.

4- أدغار موران، النهج إنسانية البشرية الهويّة البشرية، ترجمة: هناء صبحي، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، كلمة، أبو ظبي، 2009م، ص 24.

له موضوعه الذي يشغل عليه، وإلا تميّعت العلوم الاجتماعية، وأصبحت معرفة عامة سطحية بالظواهر الاجتماعية والإنسانية.

خاتمة

أهمّ النتائج التي خلصنا إليها، في هذه الورقة العلمية، نوجزها في النقاط الآتية:

1. توصلنا إلى أن أزمة العلوم الاجتماعية في المجال التداولي الغربي تدلُّ عليها العديد من المؤشرات، أولها: الثنائية التي اخترقتها منذ لحظة ميلادها (الوضعية والتأويلية)، وبينما كيف أثرت هذه الثنائية على نظرياتها ومناهجها ومفاهيمها، وثانياً: التَشطّي النظري والتعدّد المنهجي؛ ما يؤدي إلى فتح نقاش واسع في علمية النتائج التي تصل إليها الدراسات والبحوث في العلوم الاجتماعية، وثالثاً: التوظيف غير الأخلاقي للأبحاث والدراسات في العلوم الاجتماعية للسيطرة على الإنسان، والهيمنة عليه في العالم المعاصر.

2. بيّنا أن أزمة العلوم الاجتماعية في المجال التداولي العربي هي نتيجة منطقيّة لتبعيتها الفكرية والأكاديمية للعلوم الاجتماعية الغربية؛ فتشير مختلف التقارير أنها لا تزال بعيدة عن المستويات الدولية والإقليمية، كما تؤكد هذه التقارير أن تلك العلوم توجد في بيئات ثقافية واقتصادية لا تشجّع على البحث العلمي، إضافةً إلى التضييق السياسي على باحثيها، وضعف تمويلها، أما البعد الإقليمي لأزمة تلك العلوم فهو واضح وجلي، فمنذ عقود لم ينتج الباحثون العرب مفهوماً، أو نظرية أصيلة؛ وإنما جل ما يقومون به اجترار النظريات الغربية، طبعاً مع بعض الاستثناءات القليلة، نجد اجتهادات معرفية رصينة.

3. أبرزنا أهمّ البدائل المعرفية التي طُرحت لإخراج العلوم الاجتماعية من أزمتها الإيستيمولوجية، وأجملناها في ثلاثة بدائل معرفية كبرى، صحيح من الناحية الإجرائية لم يكتمل نموها المعرفي والمنهجي، إلا أنها احتلت مساحات واسعة في الخطاب العلمي المعاصر، وتمثّل في البراديغم ما بعد الكولونيالي، والبراديغم النقدي، وبراديغم التعقيد. ونرى أنها لا تزال عاجزة عن إحداث اختراق فعلي للممارسات النظرية والمنهجية التي تتخذ

من البراديغم الوضعي إطارًا مرجعيًا في العلوم الاجتماعية. لذلك، لا تزال هذه البراديغمات على مستوى النقاش التنظيري على الرغم مما راكمته من مكاسب معرفية ومنهجية.

في الأخير، نرى أن أزمة العلوم الاجتماعية تُحتم على الباحثين في العالم العربي ضرورة الانخراط في النقاشات العلمية المعاصرة في طبيعة هذه الأزمة، والتفكير في صياغة بدائل معرفية؛ ما يكسبها الشرعية داخل المجال التداولي العربي، كما يسهم في بلورة نظريات ومناهج ومفاهيم تُعبر عن الوضعيات الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية للمجتمعات العربية، مع تأكيدنا ضرورة التفاعل مع المنتجات المعرفية العالمية.